لعبة المحاور في المعارضة العراقية :

مزيد من الانقسامات بين اطراف المحور الواحد محور دمشق ـ طهران للمعارضة العراقية

كان اجتماع دمشق (3-4 نيسان) "التداولي" لـ "ممثلي التيارات الرئيسية الثلاثة الاسلامي والقومي العربي والكردي"، ضحية التوقعات التي اثارها في اذهان الاخرين وليس المشاركين الذي بعضهم لم يتوقع الكثير من مشاركته في هذا الاجتماع، فسامي عبد الرحمن عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني المشارك في الاجتماع، نصح بـ "عدم التسرع مشددا على "الجدية" لان اسقاط صدام ليس سهلاً". اما جلال الطالباني فقد ربط مشاركته في الاجتماع بشروط محذرا من ان يصبح "الاجتماع لمجرد الثرثرة".

لو كان الاجتماع مجرد لقاء لقادة عشرة احزاب عراقية للتداول والمناقشة لما اثار الحدث-وما رافقه واعقبه من نتائج-ردود فعل تباينت من خيبة امل الى التشفي، مرورا بالتبرير والانقسام.

لقد صور الاجتماع- قبل انعقاده- كنقطة تحول في مسيرة المعارضة العراقية من التشرذم الى الوحدة والعمل الفعلي في اطار خلق محور للمعارضة العراقية يعتمد دعم سوريا وايران المشترك. فسبق الاجتماع تحرك سياسي ايراني وسوري مكثف حيث قام نائب الرئيس الايراني د. حسن حبيبي بزيارة دمشق في اذار الماضي والاجتماع بنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وبكبار المسؤولين السوريين وابلغ الجانبين قوى المعارضة العراقية تأييدهما انعقاد "اجتماع موسع" للمعارضة العراقية يضم كل القوى. فيما التقى محمد أغا محمدي مسؤول الامن القومي في ايران المكلف بالملف العراقي كلا من وفيق السامرائي ومشعان الجبوري لتأكيد "عقد اجتماع موسع للمعارضة العراقية في دمشق".

وقال جعفر محمد (القدس العربي 13/3/96) احد مسؤولي منظمة العمل الاسلامي المقيم في دمشق ان "الدعوات وجهت الى 11 مسؤولا عراقيا معارضا للاجتماع في دمشق، "شملت التيارات العراقية الاربعة المعارضة" وهي التيار الاسلامي والكردي والديمقراطي والقومي. واعتبر ان الغاية من الاجتماع "ايجاد آلية للعمل من اجل اسقاط النظام واقامة البديل".

وجاء في بيان (الحياة 18/3/96) للناطق باسم "لجنة التنسيق" ان دعواتاً للمشاركة في "الاجتماع التداولي" وجهت الى ممثلي التيارات الاربعة بما في ذلك الامين العام للحزب الشيوعي السيد حميد مجيد.

وقال السيد محمد باقر الحكيم في حديث مع اذاعة صوت المستضعفين في لبنان (24/3/96)، ان "الهدف الرئيسي من وراء هذه الاجتماعات هو الاهتمام بالجانب العملي والميداني بعد ان تمكنت المعارضة العراقية من ان

تتجاوز موضوع وحدة الخطاب السياسي لها وكذلك وحدة الرؤية المستقبلية للعراق".

حساب البيدر غير حساب الحقل

ولكن قبل ان يبدأ "التداول" استعصى على المجتمعين تجاوز الاشكالية التالية: هل الحزب الشيوعي مدعو للمشاركة ام لا؟ علما ان حضور الامين العام للحزب الشيوعي العراقي لدمشق كان بناء على دعوة من الدولة المضيفة، وعليه كان يتوقع ان يكون للجنة تنسيق العمل القومي ومن وراءها سورية-الدولة المضيفة- موقفا حازما في تحديد مسؤولية دعوة الحزب الشيوعي.

الا ان الطريقة التي تم فيها استبعاد الحزب الشيوعي والتبريرات المتبادلة زادت الطين بله، فبدلا من تنقية الأجواء فرض الاستبعاد بضلاله على "المتداولين". لقد كانت امام الحكيم والاصفي، اللذين عارضا مشاركة الحزب الشيوعي، فرصة للتعاطي بكبر ورحابة صدر بما يرفع الحرج عن الدولة المضيفة من جهة ويكرس الانفتاح، حتى وان كانا مقتنعين بان دعوة الشيوعيين كانت نتيجة خطأ اجرائي سببه الطرف السوري.

علما ان الحزب الشيوعي خرج من هذه "الدوشة" كاسبا عطفا حقيقيا من اطراف اخرى مشاركة وغيرها من التي لم تشارك اصلا، ووجد حزب الدعوة والمجلس الاعلى نفسيهما في موقف الدفاع والتبرير.

تمخض الاجتماع عن بيان أنشائي تحدث عن ماذا "يجب" ولكن دون التطرق الى "كيف". فأكد "ضرورة تأسيس المشروع الوطني العراقي"، و اسقاط النظام اعتمادا "الجهد الذاتي للشعب العراقي"، والدعوة الى "عراق مستقر موحد تسوده الاخوة والالفة".

واما عن التغيير فاكتفى البيان بالقول بانه تم "بحث طريقة التغيير وآلياتها" دون الاشارة الى مشروع الحكيم بشأن "القيادة الميدانية المشتركة". كما تحاشيء البيان موضوع الفيدرالية او الدور الاردني، وحتى قضية الحصار المفروض على العراق لم تحظ باكثر من عبارة غامضة قابلة لاكثر من تفسير: "رفع الحصار عن الشعب العراقي وتشديده على السلطة الظالمة".

ورحلت القضايا الخلافية والعملية التي عجز "القادة الكبار" على الاتفاق عليها الى لجنة متابعة تشكل من "ممثلي القوى المشتركة في الاجتماع التداولي"، كما انيطت بهذه اللجنة مسؤولية "العمل على تنفيذ مستلزمات الاجتماع الموسع الذي سيضم كافة التيارات والقوى السياسية والهيئات والشخصيات المستقلة الفاعلة في ساحة المعارضة".

قد لايكون هناك جديد في انقسام المعارضة العراقية وعجزها، ولكن الجديد هو ان سورية وايران الدولتان الخبيرتان بالتعاطي مع المعارضة العراقية، استطاعتا جمع هذه الفصائل العراقية العشرة في اجتماع واحد، ولكن الخيبة كانت في فشل "العشرة" في توظيف الدعم السوري والايراني في برنامج عمل ملموس، الامر الذي جعل

الاجتماع مجرد لقاء احتفالي قد يكون من الصعب جمعه مرة اخرى دع عنك جمع "كافة فصائل المعارضة" في مؤتمر موسع.

ان لقاء دمشق ترك انطباعا، قد يكون خاطئا، بان سورية ليست في وارد التغيير بل لوقاية العراق من تغيير غير محسوب يصب لصالح دول جوار اخرى. ومن هنا كان رفض الطرف المحسوب على سوريا دعم فكرة القيادة الميدانية المشتركة بين قوات "بدر" الشيعية المتحالفة مع ايران والبيشمركة الكردية بقيادة جلال الطالباني.

المحور الاردني للمعارضة العراقية

ان اجتماع دمشق للمعارضة العراقية الذي اريد له ان يكون الرد الحاسم على الدور الاردني، انتهى عمليا في خدمة الدور الاردني، من خلال فشله في تقديم البديل العملي والفاعل، وان انتقال وفيق السامرائي من دمشق الى الاقامة في عمان احد مظاهر هذا الفشل-النجاح، الذي عزز التحاق رئيس اركان الجيش العراقي السابق الفريق نزار الخزرجي بالاردن مؤخراً.

في اواخر ايام وزارة زيد بن شاكر، التقى رئيس الوزراء الاردني مع طارق عزيز، وكان من جملة الامور التي اثارها الاخير هو تعامل الاردن مع المعارضة العراقية وقال بشيء من التحدي "دعنا نرى كيف يمكنكم جمع المعارضة؟ !! ".

لقد ادرك الاردن منذ فشل تجربة حسين كامل صعوبة التعامل، ناهيك عن وحدة المعارضة العراقية، فتراجع عن دعوته لعقد اجتماع موسع للمعارضة. و قال مسؤول اردني رفيع لوكالة فرانس بريس (19/4) "اننا لانقبل ابدا ان يتحول الاردن موقعا لتناقضات المعارضة العراقية"، ولكن بعد عملية مسح لفصائل المعارضة العراقية استقر الامر باعتماد حركة الوفاق الوطني لتصبح بمثابة المرجعية العراقية للمعارضة في الاردن، وسمح للوفاق باصدار جريدة باسم "عراق المستقبل"، كما باشرت الحركة البث عبر الاقمار الصناعية من اذاعة موجهة ضد النظام العراقي.

واليوم على طاولة صاحب القرار الاردني العديد من الطلبات من تنظيمات عراقية معارضة لفتح مكاتب لها في عمان تنتظر جوابا بالموافقة، منها المؤتمر الوطني العراقي والاحزاب الكردية الرئيسية.

ان الخطاب الرسمي للاردن كما جاء في كلمة الملك حسين امام مجلس الاعيان بتاريخ 23/4/96 : "ان العراق مهدد من الداخل والخارج، ونحن لانتدخل في العراق، وانما نعمل على ايجاد المناخ لحوار عراقي-عراقي يمكن العراقيين من العيش في رحاب الوطن الواحد، ونحن حريصون على حقوق الانسان فيه بمقدار حرصنا على وحدته". لا يلغي هذا الخطاب دعم الاردن للعمل الاعلامي والسياسي العراقي المعارض لنظام بغداد، ويبدو ان كلمة "التدخل" يقصد منها السماح او المشاركة في عمل عسكري مباشر ضد النظام في بغداد، وهذا ليس بوارد الاردن

الان، الذي يرى في الجيش العراقي وسيلة التغيير الممكنة والافضل، ومن هنا جاء استقطاب الاردن للعسكريين العراقيين المنشقين، اضافة الى اعتماد جماعة "الوفاق" التي تضم غالبية بعثية سابقة، تولى بعضها مناصب عسكرية واستخبارية وسياسية مختلفة، مما يجعلهم اقرب من غيرهم الى مؤسسات البعث العسكرية والامنية في العراق. وهذا ما اكده الامين العام لحركة الوفاق، د. علاوي بقوله لوكالة رويتر في عمان عند افتتاح مكتب الحركة هناك "ان الحركة لاتؤمن بحرب العصابات وانما بالتغيير من داخل المؤسسات العسكرية والمدنية". ان "حرب العصابات" هي اشارة الى دعوة المجلس الاسلامي الاعلى بقيادة الحكيم، والتي يؤيدها جلال الطالباني واحمد الجلبي، بضرورة العمل العسكري الميداني المشترك في جنوب وشمال العراق بما يرهق النظام ويؤدي الى سقوطه. بينما يؤكد الخزرجي اللاجىء للاردن بان "الجيش هو الجهة الوحيدة القادرة على التغيير في العراق".

هذا وان اعتماد "الوفاق" اراح عمان من ضرورة التعاون المباشر مع المؤتمر الوطني العراقي بقيادة احمد الجلبي الذي لاتزال اوساط اردنية تعترض عليه لاسباب داخلية.

الصراع بين المؤتمر الوطني وحركة الوفاق الوطني :

المؤامرة الانقلابية . . او المواجهة الميدانية العسكرية

رغم ان حركة الوفاق بزعامة اياد علاوي هي طرف في المؤتمر الوطني العراقي الموحد المدعوم امريكيا، الا ان علاوي استفاد من تعثر عمل المؤتمر الوطني والصراع الكردي-الكردي ليطرح نفسه وحركته بديلا عن د. احمد الجلبي والمؤتمر الوطني، متذرعا بأشكالية وضع الجلبي بسبب قضية بنك البترا الاردني، وضعف اداء المؤتمر وكثرة الانسحابات منه.

ويبدو ان مرض الانشقاق العراقي صعب حتى على امريكا راعية المؤتمر الوطني من علاجه، فالاحزاب الكردية الرئسية رغم كل الجهود الامريكية، واخرها زيارة روبرت دويتش، مسؤول قسم شمال الخليج في وزارة الخارجية الامريكية الى كردستان العراق في 22-24 نيسان الماضي، فشلت في رأب الصدع بين البارزاني والطالباني، بما كرس الامر الواقع كوضع دائم في كردستان.

كما انتقل مرض الانشقاق الى عراقيي امريكا في المعارضة، فلغة الصراع بين الوفاق بزعامة علاوي والمؤتمر بزعامة الجلبي صعدت الى لغة القنابل. فبالاضافة الى ماكتبه جيم هوغلاند في النيويوريك تايمز وباترك كوكبرن في الانديبندت في اذار الماضي حول تواطىء "الوفاق" في عمليات ارهابية ضد قيادة المؤتمر الوطني، كتب سكوت بيترسون، مراسل صحيفة الكرستن ساينس مونيتر الامريكية (24/4/96)، من اربيل يقول: ان الانفجار الذي هد مكاتب المؤتمر الوطني في صلاح الدين في تشرين الثاني الماضي وادى الى مقتل اكثر من 12 شخص، قامت به

عناصر من "الوفاق" التي تمولها المخابرات المركزية الامريكية. . ويذهب بيترسون للقول: "ان تفاصيل تحرك الـ C.I.A تشير الى عدم سيطرتها على نشاط الجماعات التي تقوم بتمويلها".

وهكذا اخد يتبلور ضمن تيار المعارضة العراقية المتحالف مع واشنطن، تياران:الاول بزعامة احمد الجلبي الذي يتخذ من كردستان العراق منطلقا ويحاول ان يقيم علاقات متوازنة وايجابية مع ايران والاطراف الكردية المختلفة بأمل تحشيد عدد كاف من القوى الميدانية المسلحة القادرة على اسقاط نظام بغداد من خلال عمل عسكري ينطلق من الشمال والجنوب يحظى بدعم الولايات المتحدة المادي والعسكري، على غرار المناوشات العسكرية التي قامت بها قوات المؤتمر في اذار 1995 وأدت الى اسر حوالي 500 جندي عراقي. وهذا التيار لايعتقد بجدوى الاعتماد او تعليق الامال على "انقلاب قصر" ويقدم تجربة حسين كامل دليلا على ذلك، كما لايعول على امكانية قيام الجيش العراقي بالانقلاب على النظام نتيجة التغييرات الجوهرية في تركيبة الجيش واجراءات النظام الرادعة، ويعتبر هروب نزار الخزرجي رئيس الاركان السابق تأكيدا لعجز الجيش على التغيير وليس العكس كما يروج دعاة التيار الثاني المتمثل بجماعة الوفاق الوطني التي ترى في التحالف مع الاردن منطلقا للقفز على السلطة في بغداد عبر انقلاب عسكري تتولى تدبيره عناصر بعثية بدعم اردني وامريكي، بما يغنيها عن الاستعانة بايران او اكراد العراق الامر الذي له أغرائه لدى اوساط امريكية وتركية واسرائيلية، كل لاسبابه الخاصة، وبالذات حرمان ايران من اي دور في مستقبل العراق، وتحجيم اكراد العراق بما يرضي تركيا.

(الملف العراقي، العدد 53 - ايار 1996)

❋ ❋ ❋